البرلمان الإيراني يؤيد إقالة وزير النقل.. وواشنطن تدعو طهران لوقف الإعدامات

■ ،، طهران/وكالات

وافق البرلمان الإيراني أمس على إقالة وزير النقل حميد بهبهاني وهو أول عضو في مجلس الوزراء الإيراني تجري مساءلته منذ إعادة انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد عام ٢٠٠٩م.

وأفادت إذاعة إيران أن البرلمانيين الذين أيدوا بشكل ساحق إقالة بهبهاني اتهموه بالفشل في تحسين سجل السلامة الجوي والمتعلق بالسكك الحديدية والطرق وانتقدوه لسوء الإدارة.

وقال علي لاريجاني رئيس البرلمان صوت ١٤٧ من إجمالي ٢٣٤ برلمانيا لصالح إقالة الوزير.

ودعت الولايات المتحدة إيران الاثنين إلى وقف تنفيذ أحكام الاعدام معربة عن قلقها خصوصا لإقدام السلطات الإيرانية السبت على شنق الإيرانية الهولندية سارة بهرامي بتهمة تهريب المخدرات.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيليب كراولي في بيان أن الولايات المتحدة قلقة جدا لاستمرار إيران في حرمان مواطنيها من حقوقهم المدنية.

وأضاف: نحن قلقون خصوصا بسبب حكم الاعدام الذي نفذ مؤخرا بالمواطنة الإيرانية الهولندية سارة بهرامي التي لم يسمح لها بالاتصال بالمسؤولين في قنصلية هولندا في طهران.

وعلى الرغم من تدخل هولندا ونداءات الاتحاد الأوروبي فإن السلطات الإيرانية لم تتراجع ونفذت السبت حكم الاعدام شنقا ببهرامي التي ادينت بتهريب المخدرات.

وسارة بهرامي ٤٦ عاما التي ولدت في إيران وحصلت على الجنسية الهولندية، حكم عليها بالاعدام في ٢ يناير، بحسب ما أكدت ابنتها للإذاعة الهولندية.

واعتقلتها السلطات في ديسمبر ٢٠٠٩م في طهران بهرامي أثناء مشاركتها في تظاهرة ضد فوز محمود أحمدي نجاد بولاية رئاسية ثانية في انتخابات شابتها بحسب المعارضة عمليات تزوير واسعة النطاق، كما حوكمت بتهمة الانتماء إلى مجموعة مسلحة مناهضة للنظام، بحسب ابنتها.

محادثات الكوريتين الثلاثاء المقبل

■ ،، سيول/ا ف ب

حث الرئيس الكوري الجنوبي لي ميونغ باك أمس كوريا الشمالية على اغتنام الفرصة لتحسين العلاقات في المحادثات العسكرية المقبلة التي تقررت في ٨ فبراير وأثار احتمال عقد قمة مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ ايل.

وقد أعلنت سيول أمس أن الكوريتين اتفقتا على بدء مفاوضات عسكرية في ٨ فبراير والتي ستكون الأولى منذ أن قصفت كوريا الشمالية جزيرة كورية جنوبية في نوفمبر.

وقال الرئيس الكوري الجنوبي بإمكاننا عقد قمة إذا كان ذلك ضروريا.. أنها فرصة جيدة يجب على كوريا الشمالية أن تغتنمها.

وبعد أسابيع من التوتر الشديد بعد قيام كوريا الشمالية بقصف جزيرة كورية جنوبية في ٢٣ نوفمبر، اتفق الجانبان على الحوار العسكري.

وأعلنت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية أمس أنه تحدد الثامن من فبراير موعدا لهذا اللقاء توفيقا بين ١١ فبراير الذي اقترحته سيول والأول من الشهر ذاته الذي اقترحته بيونغ يانغ.

ويهدف هذا اللقاء إلى تحديد جدول زمني وجدول أعمال ومكان مفاوضات عسكرية رفيعة المستوى قالت الوزارة أنها قد تجري على الأرجح بين وزيري الدفاع.

لكن اللقاء بين الوزيرين، كما أعلنت سيول، لا يمكن أن يتم إلا إذا تحملت بيونج يانج مسؤولية الحادثين الخطيرين في ٢٠١٠م وأن تعد بعدم تكرارهما.

وأسفرت عملية إغراق بارجة حربية كورية جنوبية في مارس الماضي نسبها تحقيق دولي إلى بيونج يانج التي نفت ذلك وقصف جزيرة يونغبيون الكورية الجنوبية، عن مقتل خمسين كوريا جنوبيا سنة ٢٠١٠م ما اثار توترا شديدا في شبه الجزيرة.

وقال الرئيس الكوري الجنوبي إذا أبدت كوريا الشمالية الشمال إرادة حسنة من أجل حوار صادق بدلا من الاستفزازات العسكرية فسيمكننا إجراء حوار بين الكوريتين ومبادلات اقتصادية والتحدث مجدداً عن المفاوضات السداسية من أجل نزع أسلحة كوريا الشمالية النووية.

وقد تعثرت المفاوضات السداسية التي تشارك فيها الكوريتان واليابان والولايات المتحدة والصين وروسيا، منذ أن انسحبت كوريا الشمالية من المفاوضات في أبريل ٢٠٠٩م أي قبل شهر من قيامها بثاني تجربة نووية.

وترغب واشنطن وطوكيو وسيول في أن تتحسن العلاقات بين الجنوب والشمال قبل استئناف تلك المفاوضات وهو ما تأمله الصين أيضاً.

وقد عقدت أول قمة بعد حرب كوريا، في سنة ٢٠٠٠م والثانية في ٢٠٠٧م لكن العلاقات شهدت فتورا بعد وصول لي إلى السلطة ووقفه مساعدة غير مشروطة للدولة الشيوعية كانت تقدم منذ عقد.

كذلك أعرب رئيس كوريا الجنوبية عن الأسف للمبالغ الطائلة التي ينفقها البلدان على ميزانيتهما العسكرية حيث أن سيول تنفق نحو ثلاثين ألف مليار وون، ٦٠١٩ مليار يورو سنويا،

ويرى الخبراء أن بيونج يانج تنفق ربع ثروتها الوطنية على الدفاع وهي نسبة تعتبر من الأكثر ارتفاعا في العالم.

جعجع: مشاركة «١٤ مارس» ستكون جماعية أو لا أحد

ميقاتي يكثف لقاءاته لتشكيل الحكومة اللبنانية

■ ،، بيروت/وكالات

واصل الرئيس المكلف تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة نجيب ميقاتي أمس اتصالاته ومشاوراته مع أقطاب قوى ١٤ و٨ مارس، في محاولة أخيرة للتوصل إلى صيغة توافقية تجمع الطرفين في حكومة إنقاذ وطني.

وكشفت مصادر الرئيس ميقاتي بأن الأزمة ما زالت تراوح مكانها، حيث يتمسك كل طرف بمواقفه من الملفات الخلافية وهي المحكمة الدولية والسلاح، وقالت: «إن الرئيس المكلف لن ينتظر طويلاً حتى يقرر ما سيفعله».

ورجحت أن تكون نهاية هذا الأسبوع موعداً محتملاً لحسم خياراته، وهو قد يعمد إلى تشكيل حكومة تكنوقراطية مطعّمة بسياسيين من خارج الندوة البرلمانية تسميها الاطراف المعنية.

والتقى الرئيس ميقاتي في مكتبه في بيروت امس سفراء مصر والمانيا وايران. وأمل الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان مايكل وليامز أن تتشكل الحكومة الجديدة في لبنان قريبا، متمنيا الحظ لرئيس الحكومة المكلف في عملية التشكيل.

وأوضح وليامز بعد زيارته رئيس المجلس النيابي نبيه بري، الحاجة أن تحقق الحكومة الجديدة طموحات كل اللبنانيين، وأن تلتزم بالتزامات لبنان الدولية. وأشار الى أنه ناقش مع بري استكمال تطبيق القرار ١٧٠١، لافتا إلى أنه أبلغ بري أن ميقاتي أخبره الأسبوع الماضي أنه يتطلع للالتزام باستكمال تطبيق القرار الدولي.

وكان الرئيس ميقاتي قد تابع أمس مع زواره البحث في صيغة الحكومة المقترحة، وبعد لقائه الرئيس أمين الجميل، عقد اجتماعاً مطولاً مع رئيس الهيئة التنفيذية لـ«القوات اللبنانية» سمير جعجع انتهى في ساعة متأخرة من ليل أمس. وعقد جعجع امس مؤتمراً صحفياً في مقره في معراب إلى الشمال من بيروت، أكد فيه «أن الأكثرية الجديدة هي سوريا و«حزب الله».

وقال: «أبلغنا الرئيس ميقاتي مخاوفنا من هذه الأكثرية ونحن في انتظار تصوره، وجزم بأن المشاركة في حكومة ميقاتي ستكون بكل قوى ١٤ مارس أو لا أحد».

وفي هذا السياق، استبعد عضو كتلة «الكتائب» ايلي ماروني مشاركة «الكتائب» منفردة في الحكومة، وقال: «إن موقف ١٤ مارس سيظهر قريباً أي بعد استنفاذ المفاوضات مع رئيس الحكومة المكلف حيال المطالب والشروط، وابرزها التزامه بالمحكمة وبسحب السلاح غير الشرعي من الشارع». وايده عضو تكتل «لبنان اولاً» النائب عاطف مجدلاني الذي كرر القول: «ان موقف ١٤ مارس لجهة المشاركة في حكومة ميقاتي او عدمها هو رهن اجوبة الرئيس المكلف على الورقة التي تقدمت بها خلال الاستشارات النيابية الملزمة». وقال قطب بارز في قوى ٨ مارس حول تمسك فريق ١٤ مارس بمواقفه: «إن فريق ٨ مارس ينتظر إرساء الحكومة على عدد معين حتى يبدأ النقاش مع ميقاتي على الحقائب، وهو (أي ٨ مارس) حريص على تمثيل كل الأقليات في الحكومة الجديدة».

على حدود الرابع من يونيو حزيران ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية

السلطة الفلسطينية تطلب من اللجنة الرباعية الاعتراف فورا بدولة فلسطين

■ ،، عواصم/وكالات

دعت السلطة الفلسطينية أمس اللجنة الرباعية الدولية إلى الاعتراف فورا بدولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية.

وصرح كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات لوكالة الصحافة الفرنسية ندعو اللجنة الرباعية الدولية إلى اتخاذ قرار تاريخي بالاعتراف فورا بدولة فلسطين على حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو ١٩٦٧م في اجتماعها القادم.

وتسعى السلطة للحصول على اعتراف أكبر عدد ممكن من البلدان بدولة فلسطينية بحدود ١٩٦٧م لتتمكن من انتزاع هذا الاعتراف من مجلس الأمن الدولي في وقت لاحق، الأمر الذي لا تريده إسرائيل وواشنطن اللتين تشددان على ضرورة التوصل إلى حلول بالتفاوض.

وقد حصل الفلسطينيون على اعتراف بهذه الدولة من تسعة بلدان في أمريكا اللاتينية حتى الآن كان آخرها الباراغواي التي أعلنت الجمعة اعترافها بفلسطين دولة حرة ومستقلة ضمن حدود العام ١٩٦٧م .

اما الدول الثماني الأخرى فهي البرازيل والارجنتين والاكوادور وبوليفيا وتشيلي وغويانا والاوروغواي والبيرو.

ورأت السلطة الفلسطينية في هذه الاعترافات خطوة على طريق الاعتراف الدولي بدولة فلسطين على ارض فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٦٧م.

ويأتي طلب السلطة الفلسطينية من اللجنة الرباعية التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، قبل أيام من اجتماعها في الخامس من فبراير في ميونيخ المانيا.

وكانت واشنطن اعترفت في ديسمبر بانها فشلت في حمل إسرائيل على إعلان تجميد جديد للاستيطان الشرط الذي ضعه الفلسطينيون لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الجانبين.

وقد بدأت هذه المفاوضات في الثاني من سبتمبر إثر توقف دام عشرين شهرا، بعدما بذلت واشنطن جهودا شاقة للتوصل إلى اقناع إسرائيل بتمديد العمل بقرار لتجميد جزئي للاستيطان في الضفة الغربية المحتلة.

من جهته، أعلن الاتحاد الأوروبي منتصف يناير أن اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط ستجتمع في الخامس من فبراير في ميونيخ للبحث في كيفية إعادة إطلاق المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.

وسيشارك في اجتماع اللجنة على هامش مؤتمر سنوي حول الأمن في ميونيخ من الرابع إلى السادس من فبراير، الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ووزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون ونظيرها الروسي سيرغي لافروف إلى جانب وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون.

وقد سلمت المجموعة العربية مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي في ١٨ يناير يهدف إلى وقف الاستيطان الإسرائيلي الذي يشبهونه بالسشنطن عادة حق النقض ضد مشاريع القرارات التي تنتقد إسرائيل بما يشمل الدعوات السابقة لوقف الاستيطان.

وفي انتقاد واضح للإدارة الأمريكية والدول الغربية، قال عريقات أن الذي يجلب الأمن والاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط عليه أن يجفف مستنقع الاحتلال الإسرائيلي الذي هو السبب الوحيد لكل مشاكل المنطقة.

وأضاف من يريد الديمقراطية وحقوق الإنسان في أي بلد والتي لا نعارضها، عليه أن يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني.

وطالبت المستشارة الالمانية انجيلا ميركل بوقف الاستيطان، لاعتباره مخالفا لخارطة الطريق ومهما للعودة إلى المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

واضافت ميركل التي تزور إسرائيل حاليا في تصريحات للصحفيين أمس أن موقفها واضح وهو إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وضرورة العودة إلى المفاوضات، لأن الوضع أمس لا يرضي احدا .

واوضحت أن الاستيطان لا يتناسب مع خارطة الطريق، ويجب وقف البناء في المستوطنات لتعزيز وتحريك عملية السلام.

وكانت ميركل قد بدأت الاثنين زيارة لإسرائيل.

وعبر وزير الخارجية التركي أحمد داود اوغلو عن قلق بلاده من فشل محاولات الولايات المتحدة في تمديد مدة ايقاف الاستيطان منتقدا في الوقت نفسه موقف إسرائيل من هذه المسألة.

وقال اوغلو أن قرار إسرائيل القاضي بعدم وقف الاستيطان وخرقها المتواصل لقواعد القوانين الدولية رغم دعوة المجتمع الدولي اليها بالتوقف عن بناء المستعمرات يدل بوضوح على أن إسرائيل قد سدت الطريق أمام مفاوضات السلام، وانها فعلا لا تريد السلام.

ووصف ما تعرض له اسطول الحرية التركي وهو يحمل مساعدات إنسانية إلى غزة بالغادر والمفرط وغير المقبول، مؤكدا أن تركيا لن تعيد علاقاتها مع إسرائيل إلى سابق عهدها إلا بعد التعويض والاعتذار .

وأشار إلى أن البعثة الدولية لجمع المعلومات التي تأسست من قبل مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة للبحث في هذا الموضوع سجلت أن الهجوم الإسرائيلي على سفينة مرمرة كان مفرطا وغادرا ولا يمكن القبول به.

وقال رئيس مجلس قروي كفر قدوم عبدالرووف عبدالحليم حمزة أمس الثلاثاء أن مؤسسة يش دين الصهيونية التي تراقب حركة الاستيطان سلمت المجلس خريطة تظهر نية سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاستيلاء على أراض في البلدة.

وأضاف في تصريحات بثتها وسائل إعلام فلسطينية أن مساحة الأراضي المنوي الاستيلاء عليها تقدر بـ٣٠٠ دونم، وتقع شرقي القرية في منطقة جبل الاقرع، وحديقة ابو السعود.

ونوه بأن سلطات الاحتلال تمنع المزارعين والمواطنين من الوصول إلى أراضيهم لفلاحتها تمهيدا لمصادرتها في الوقت الذي يجوب فيه المستوطنون المنطقة باستمرار ويكتبون عليها عبارات التهديد والوعيد.

من جهة أخرى دعت حركة الجهاد إلى تصعيد الحملات التضامنية مع الأسرى الذين يعانون ظروفا ماساوية في مراكز الاعتقال واثارة قضيتهم اقليميا ودوليا لخلق رأي عام عالمي واصطفاف واسع لصالحهم يساهم برفع المعاناة عنهم وبذل مزيد من الجهد لتأمين حرية الأسرى .

واشارت إلى أن الأسرى يخضعون لقمع وحشي على يد محققي الاحتلال ووحداته الإجرامية، مؤكدة أن الأسرى هم نبض المقاومة وسراجها الوهاج نحو الحرية المنشودة.

وقالت الحركة في بيان لها أمس أن قضية الأسرى كل لا يتجزأ، وهي قضية اجماع وطني، ومحل التفاف شعبي وبالتالي رفض استثناء أسرى القدس أو أسرى الداخل المحتل واخضاعهم لمعايير الاحتلال.

وحث البيان على بذل مزيد من الجهد لتأمين الابقاء على قضيتهم حية ومتفاعلة وحاضرة في مختلف التحركات والنشاطات الشعبية والوطنية.

وطالبت الحركة كافة المؤسسات القانونية والإعلامية والحقوقية بتصعيد جهودها لفضح ما يمارس بحق اسرانا من جرائم حرب على يد السجانين الصهاينة.

نفى ما أوردته وسائل الإعلام عن منح دارفور صلاحيات خاصة

مستشار الرئيس السوداني: السودان مقبل على مرحلة دستورية جديدة

الثورة/قاسم الشاوش

■ ،، أكد مستشار الرئيس السوداني غازي صلاح الدين عتباني أن السودان مقبل خلال الأيام القادمة على مرحلة دستورية جديدة خاصة بعد إعلان نتيجة الاستفتاء في الجنوب أيا كانت النتيجة وأنه من الضروري التوصل إلى توافق حول مشكلة دارفور من أجل استقرار الوضع فيه في إطار تلك الترتيبات مشيراً إلى أن هذا هو ما دعا الحكومة لأن تؤكد مراراً على أهمية اختتام مباحثات الدوحة وتقديم الحل النهائي .. وأن الحكومة ستسعى في الأسابيع القادمة نحو تسريع إجراءات الاتفاق على حل مشكلة دارفور لكي يدخل ذلك الاتفاق في صميم الأوضاع الدستورية النهائية في البلاد عامة.

ونفى عتباني في بيان تلقت "الثورة" نسخة منه ما أوردته بعض وسائل الإعلام بأن الحكومة قد وافقت في إطار مباحثات الدوحة على تخصيص منصب نائب رئيس الجمهورية لدارفور وأنها أيضا وافقت على إنشاء أو منح إقليم دارفور صلاحيات خاصة وأن هذه الاشاعات لا أساس لها من الصحة.

مؤكداً إن الموقف المبدئي للحكومة هو المساواة الكاملة في الحقوق الدستورية لكل المواطنين وكل الولايات، وهو ما يعني عدم استحداث أوضاع استثنائية لأية ولاية أو جهة أو جماعة وفي ظل هذا المبدأ هناك متسع لإجراءات خاصة تعالج المشكلات القائمة في أي منطقة تضررت من الحرب والخلاف السياسي، مثل دارفور هذه الإجراءات ستشمل بالضرورة النصفة في قسمة الثروة والمشاركة في السلطة والتنمية وجبر الضرر والعدالة والمصالحات وهذا كله ممكن دون ابتداع ترتيبات دستورية تنشئ تمايزا بين السودانيين أو الجهات التي ينتمون إليها.

وأضاف: لا يوجد في الدستور الحالي ولن يوجد في أي دستورا قادم نص يحرم مواطنا في دارفور أو من أية منطقة أو ولاية أخرى من أن يصبح رئيسا للجمهورية إذا استحق هذا التكليف من خلال الانتخابات العامة كما أنه لا يوجد نص يمنع أي رئيس منتخب من أن يعين نائباً له من بين المواطنين والسودانيين من أي ولاية جاء، يستوي في ذلك من جاء من دارفور أو من غيرها، وأي رئيس أو نائب رئيس جاء بهذه الكيفية فسينظر إليه على أساس أنه ممثل للسودان والسودانيين جميعا بغير محاب لمن جاءوا به أو الجهة التي ينتمي إليها.

وقال عتباني أن الحكومة تعمل على تحقيق العدالة بين جميع السودانيين أما أن يخصص الدستور، فوق الحقوق المذكورة لجميع المواطنين بغير استثناء منصباً لنائب رئيس على أساس جهوي فهذا مما يخالف مبدأ العدل مخالفة صريحة ويحدث من المشكلات والخلافات أكثر مما يعالج.

وليس صحيحا ما أوردته وسائل الإعلام عن موقف الحكومة في هذه القضية وبما أنه موقف مبدئي فهو غير خاضع للمساومات أو المجاملات، طبعاً في سلام هش يضع أساسا لخلافات وحروب أخرى أشد مما مضى.

كما أنه ليس صحيحاً ما أورته وسائل الإعلام عن موافقة الحكومة على اختصاص دار فور بوضعية إقليم إن موقف الحكومة هو تقوية نظام الحكم الفيدرالي القائم وتعميمه على جميع الجهات دون اختصاص لجهة على حساب جهة أخرى ومثل هذا الترتيب أدعى لاستقرار الأوضاع في جميع البلاد، ولوضع حد للمطالبات الجهوية بالتمييز على المدى المتوسط والبعيد لكن الحكومة وافقت في اتفاقية أبوجا على الاحتكام الديمقراطي لمواطني دارفور ليقرروا هم الشكل الذي يرونه الأصلح، ولا يخفى ما في هذا الخيار من عدالة مؤسسة على مشروعية الرأي الشعبي وما يزال هذا هو موقف الحكومة، ولا ينبغي لمن يؤمن بأن مواطني دارفور هم مع خيار الإقليم أن يمانع في التحاكم إليهم مباشرة في هذه القضية.

فتى يفجر نفسه في دورية للشرطة .. و«طالبان» تعلن مسؤوليتها

٦ قتلى بتفجيرين أحدهما انتحاري في باكستان

■ ،، بيشاور/باكستان/وكالات

قتل ستة أشخاص بينهم أربعة شرطيين وجرح ١٤ آخرون أمس في انفجارين في شمال غرب باكستان أحدهما هجوم نفذه انتحاري. وفجر الانتحاري قنبلته عند مرور آلية للشرطة في بيشاور شمال غرب باكستان حيث تشن حركة طالبان المتحالفة مع القاعدة حملة اعتداءات، كما أعلنت الشرطة، وتبنت حركة طالبان باكستان الهجوم.

وقال المسؤول في إدارة بيشاور سراج أحمد إن الشرطيين كانوا يقومون بدورية عادية في حي متاخم لهذه المدينة الكبرى في شمال غرب البلاد عندما وقع الهجوم. وأضاف احمد "إن الانتحاري فتى وصل سيرا على الأقدام وفجر نفسه أمام شاحنة الشرطة". وقال مسؤولون إن الهجوم أدى إلى مقتل ثلاثة شرطيين ومدنيين اثنين.

وقال مدير أكبر مستشفى في بيشاور عبدالحميد افريدي "تسلمنا اربع جثث، ثلاث منها لرجال شرطة وواحدة لمدني". وأضاف أن مدنيا توفي في وقت لاحق متأثرا بجروحه وان إصابات سبعة جرحى بالغة. وأكد الضابط عمر الهجوم الانتحاري.

وقال "عثرنا على الرأس والانتحاري كان فتى". وذكر مسؤول في وحدة في الشرطة متخصصة في المتفجرات أن الانتحاري كان يحمل ٦ إلى ٧ كلغ من المواد المتفجرة ما أدى إلى تدمير آلية الشرطة. وقال الضابط في الشرطة إعجاز خان إن مسؤولا آخر في الشرطة قتل وأصيب ثلاثة شرطيين بجروح في انفجار قنبلة زرعت على جانب الطريق بآلية للشرطة في ضواحي بيشاور.

وتبنت حركة طالبان باكستان التفجير. وقال الناطق باسمها عزام طارق في اتصال هاتفي مع "أعلنا من قبل أننا سنستهدف الشرطة وقوات الأمن".

وأعلن بشير بيلور الوزير في ولاية خيبر بختونخوا في شمال غرب البلاد أن المتمردين "يستهدفون قوات الشرطة للضغط عليها". لكنه صرح للصحفيين أن مثل هذه الهجمات لن تؤثر على تصميم الحكومة على محاربة التمرد.وقال "سنواصل حربنا على الإرهاب. لن تثبط عزيمتنا وسنزداد تصميما على القضاء على الإرهابيين".

وتشهد شمال غرب باكستان والمناطق القبلية أعمال عنف تستهدف أساسا قوى الأمن منذ لجوء مئات من مقاتلي طالبان والقاعدة إليها بعد التدخل العسكري في أفغانستان في نهاية ٢٠٠١م.

وقتل حوالى أربعة الاف شخص في عمليات انتحارية واعتداءات منذ شن هجوم على مسجد في إسلام أباد في يوليو ٢٠٠٧م.

وأعلنت الحكومة تحقيق نجاحات عسكرية ضد المتشددين في العامين الماضيين لكن الهجمات مستمرة في باكستان وتستهدف خصوصا شمال غرب البلاد.

وأطلقت باكستان هجوما عسكريا كبيراً ضد ناشطي طالبان في جنوب وزيرستان في ٢٠٠٩م قبل أن توسع حملتها لتشمل عدة مناطق قبلية متاخمة لحدود أفغانستان. وتؤكد واشنطن أن القضاء على تهديد حركة التمرد في المنطقة القبلية الباكستانية أساسي لتحقيق النصر في الحرب على طالبان أفغانستان وإلحاق هزيمة بالقاعدة.